

Distr.: General
26 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والسبعون
البند 24 من جدول الأعمال
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

رسالة مؤرخة 26 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة*

تجدون طيه نشرة صحفية صادرة في 25 أيار/مايو 2023 عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي
بشأن تنفيذ اتفاقات اسطنبول.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 24 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا



* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 26 حزيران/يونيه 2023، وكانت قد صدرت سابقاً تحت الرمز A/77/900-S/2023/380.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270623 140623 23-10076 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة 26 أيار/مايو 2023 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

نشرة صحفية صادرة عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن تنفيذ اتفاقات اسطنبول

25 أيار/مايو 2023

كما هو معروف جيدا، وافقت روسيا على تمديد العمل بالمبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية لمدة شهرين. ونتيجة لذلك، سيبقى الاتفاق ساري المفعول حتى نهاية دورة الـ 120 يوما المحددة (حتى 17 تموز/يوليه)، وبعد ذلك يمكن إنهاؤه في حال اعتراض أحد الأطراف (روسيا أو تركيا أو أوكرانيا)، على النحو الوارد في نص الاتفاق.

وفور صدور قرار تمديد المبادرة، شرع الغرب وأوكرانيا في الدعوة ليس فقط إلى استمرار حركة المرور البحري، بل والدعوة أيضا إلى زيادة الصادرات الأوكرانية وتوسيع نطاقها. وقد لجأ بشكل روتيني، بدعم من مسؤولي الأمم المتحدة، إلى إثارة نقاط حوار مبتذلة بشأن ضمان الأمن الغذائي ومكافحة الجوع ومساعدة البلدان المحتاجة.

وفي الوقت نفسه، تجرأت كييف على التحدث علنا وقطعا عن "مصالحها التجارية، وأرباح الأعمال التجارية الأوكرانية وعائدات الضرائب المهمة لاقتصاد الحرب"، بما في ذلك في سياق شحنات الغذاء المحتملة إلى الدول الأفريقية في إطار حملة "الحبوب من أوكرانيا" الدعائية سيئة الذكر التي يقوم بها زيلينسكي.

وعلى نفس المنوال، يطالب الأوكرانيون "بنوع من المزايا الإضافية"، بما في ذلك إضافة موانئ جديدة إلى المبادرة وتوسيع نطاق السلع المصدرة، مقابل احتمال إزالة الحواجز المعيقة لخط أنابيب الأمنيا تولىاتي - أوديسا. وعلاوة على ذلك، فهم يصرون على أنه من المفترض أن عبور وتصدير الأمنيا غير منصوص عليهما بموجب الشروط الحالية المنصوص عليها في "الاتفاق".

بيد أن الفقرة 3 من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تنص بوضوح على "تيسير الملاحة الآمنة لتصدير الحبوب وما يتصل بها من مواد غذائية وأسمدة، بما في ذلك الأمنيا، من موانئ أوديسا وتشيرنومورسك ويوزني". ورسما، هذا يعني تصدير المنتجات - أي الحبوب الأوكرانية والأمنيا الروسية - التي كانت موجودة أصلا في الموانئ عند توقيع الاتفاق (24 000 طن من الأمنيا، التي سُرقت منا أساسا والتي يمنع الأوكرانيون تصديرها، ما زالت مخزنة في مصنع ميناء أوديسا). وعبور الأمنيا واستيراد شحنات جديدة من الحبوب غير منصوص عليهما في النص صراحة، لكن منطق الاتفاق يحيل إليهما ضمنا. وقد طُبق الأمر بالنسبة للحبوب، ولكن لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالأمنيا.

وهذا يثير أسئلة مشروعة من قبيل لماذا يستمر تصدير المواد الغذائية الأوكرانية بنجاح، في حين أن الأمنيا الروسية لم تغادر ميناء يوزني؟ وما الذي تفاوض عليه الأمين العام للأمم المتحدة إذن في كييف في 8 آذار/مارس، وما الهدف من مقترحاته ذات الصلة إذا استمرت إعاقة توريد هذه المادة الخام الرئيسية للأسمدة بسبب طلبات الأوكرانيين الإضافية التي لا تنتهي؟ وأين هم كل أولئك المدافعين عن الأمن الغذائي،

الذين يطالبون بصوت عال بتصدير الذرة والأعلاف الأوكرانية ولكنهم يصمتون إذا تعلق الأمر بمنع إمدادات الأمنيا الروسية، اللازمة لإنتاج الغذاء لما عدده 45 مليون شخص، في البلدان الأفريقية خاصة؟

وفي الوقت نفسه، فإن الشخصيات من واشنطن وبروكسل ولندن نفسها التي تتحدث عن التصدي لخطر الجوع ومساعدة المحتاجين تواصل فرض الجزاءات، بما فيها تلك المفروضة على الصادرات الزراعية الروسية. وهم لا يخفون حقيقة أنهم لا يعتزمون مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الشاملة نحو "تصميم وتنسيق التدابير العالمية لبرنامج معني بأزمة الغذاء"، على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الأسواق العالمية.

ومنذ بضعة أيام، قال بيتر ستانو، المتحدث الرسمي باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إن بروكسل لا تعترض إعادة ربط مصرف روسيلخزبانك بنظام سوفييت. ولم يحرز أي تقدم بشأن المشاكل النظامية الأخرى (علاوة على الأمنيا ومسألة إعادة الربط بنظام سوفييت) التي يسعى إلى إيجاد حل لها بموجب مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة، وهي توريد قطع الغيار والمعدات، وترتيبات النقل اللوجستي والتأمين، وإلغاء تجميد الأصول المصرفية.

وعلاوة على ذلك، فإن الغربيين، جماعة وفرادى، لا يتوانون عن قول الزور إذ يدعون أن قيودهم لا تنطبق على الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية. ونحن نعرف هذا النفاق ونعرف المعايير المزدوجة حق المعرفة. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نتفاجأ من هذا التجاهل الصريح والصارخ للأمم المتحدة ولأنطونيو غوتيريش نفسه، وهو من اقترح مجموعة اتفاقات اسطنبول المعروفة.

وفي هذا السياق، فإن التعليقات العامة لممثلي الأمم المتحدة أنفسهم، الذين يواصلون، كما لو كانوا ينفذون أوامر صدرت لهم، الدعوة إلى مواصلة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بل وتوسيع نطاقها دون الإغراب عن أي انزعاج أو انتقاد فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم مطلقا بشأن المذكرة المبرمة بين روسيا والأمم المتحدة، هي تعليقات أكثر تناقضاً. وردا على التعليقات المذكورة أعلاه بشأن إعادة ربط مصرف روسيلخزبانك بنظام سوفييت، قال ممثل رسمي للأمين العام للأمم المتحدة، بإذعان، إن هناك طرقا أخرى لتنفيذ المعاملات المصرفية.

ونلاحظ أنه في حين أن الأمنيا لا تُنقل عبر ميناء يوزني، هناك موانئ أخرى تصدر الحبوب الأوكرانية بمساعدتنا. وإذا لم يُعد ربط مصرف روسيلخزبانك بنظام سوفييت ولم يُحرز أي تقدم في المشاكل الأخرى التي تمنع صادراتنا الزراعية، سيتعين البحث عن بدائل في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، مثل "ممرات التضامن" البرية التي يروج لها الاتحاد الأوروبي، والتي يتم من خلالها تصدير كميات كبيرة من المنتجات الأوكرانية، وإن كان ذلك بتكاليف داخلية وخارجية أعلى بكثير.